

قتل الأسرى المصريين .. الدولة والمواطن

إذا كانت جرائم الحرب الإسرائيلية التي ارتكبت في حق الأسرى المصريين، عسكريين ومدنيين، في عدوان إسرائيل عامي ٥٦، ١٩٦٧ قد كشفت عن الجوانب المظلمة في الشخصية الإسرائيلية، وعن زيف الخطاب الإسرائيلي الصهيوني عن «قيم ونبل» الجيش الإسرائيلي، فإنها في الوقت ذاته يمكن أن تكون كاشفة عن الجوانب انسانية في الأداء السياسي والممارسة السياسية في بلادنا، إذ فوجيء الرأي العام المصري، ليس فقط بهذه الجرائم، وإنما فوجيء أيضا بأن من يكشف عنها القناع هم الإسرائيليون أنفسهم، وأن شهود العيان من المصريين على هذه الجرائم مازالوا على قيد الحياة متناثرين في ربوع الوادي، وأن ذاكرتهم تعي التفاصيل الدقيقة لما عاشوه وشاهدوه منذ عدة عقود مضت، ولم تفلح محاولات النسيان الجماعي لما حدث في تبديد صور المأساة التي علقت بذاكرة من عايشوها، فما أن كشفت إسرائيل عن هذه الجرائم حتى تطوع الكثيرون للأداء بشهادتهم، وكان ما حدث قد حدث بالأمس فقط، وكان دماء أسرانا لم تجف بعد، ولا شك أن تأملنا هذه الوقائع من منظور نقدنا وتفحصنا لذواتنا يكشف لنا عن مدى

قيمة الحياة البشرية والبشر جنودا كانوا أم غير جنود، وذلك مقارنة بحرص الإسرائيليين على حياة مواطنيهم وسعيهم الدؤوب للحفاظ على حياتهم، أو نقل رفاتهم واستعادته إذا ما وافتهم المنية، كان يحذر بنا أن نعرف وأن نكشف عما نعرف ونطالب بالتعويض والاعتذار، وأن تدرج هذه المسائل ضمن القضايا التي يتم التفاوض بشأنها مع الإسرائيليين، ولم يكن كافيا أن ندرج القتلى الأسرى تحت مسمى «المفقودين» إذ ينبغي أن نعلم كيف ومتى وأين فقد هؤلاء لكي نضع حدا لألام نوبتهم وأسرتهم، وإذا كان ثمة من درس يستخلصه من هذه الوقائع، فهو الحرص على حياة المواطن المصري مقاتلا أم غير مقاتل، أن في السلم وأن في الحرب، وهو واجب الدولة إزاء مواطنيها، لن تكتمل قيمة الانتماء للوطن والدولة إلا بإداء الدولة لواجبها في الدفاع عن حياة وكرامة مواطنيها خاصة من يقوم منهم بأشرف مهمة ألا وهي مهمة الدفاع عن تراب الوطن.

د. عبد العليم محمد